

---

## الباب الأول

### الماء والأزمة

---

---

•————— ❧ آفاق حل مشاكل مصر المائية ❧ —————•



## النيل أمن قومي لمصر

رسالة بالغة الأهمية لأثيوبيا ينبغي أن تستوعبها وهي أن المياة قضية أمن قومي فعلا لمصر وأكثر من أمن إسرائيل القومي لأن المساس بها يعنى شروع فى إبادة ٩٠ مليون مصرى وبالتالي فإن الضربات الاستباقية لن تجد إلا كل تأييد من جميع دول العالم المتحضر.

فى تصرف نراه غير مبرر قامت إسرائيل بضرب مصنع للأسلحة فى الشقيقة السودان تحت زعم أنه يمكن أن يهدد أمنها القومي فى حال تهريب أسلحته إلى قطاع غزة تحت حكم حركة حماس والذي يرعاه الحكم الإسلامى فى السودان فالأمن القومي لإسرائيل لا يعتمد على ردع العدوان بأقوى منه ولكنه يعتمد على الضربات الوقائية الاستباقية لكل ما يمكن أن يتطرق إليه الشك - مجرد الشك - فى أنه يمكن أن يهدد أمنها القومي والذي تكرر فى ضرب المفاعل النووى العراقى وقافلة محملة بالأسلحة للسودان أيضا على ساحل البحر الأحمر فالفكر فى الضربات الاستباقية يتم تدريسه فى جميع الأكاديميات العسكرية لأن من فى موقف الهجوم أفضل كثيرا من مثيله فى موقف الدفاع.

وعلى الرغم من زيارة الرئيس محمد مرسي ثم رئيس الوزراء وبعثات شعبية ودبلوماسية لأثيوبيا ومشاركة على أعلى مستوى فى مراسم دفن الرئيس الأثيوبى الراحل مليس زيناوى إلا أن خليفته هيللا مريام دأب على التصعيد مع مصر خلال الفترة الماضية معترضا على اعتبار مصر أن مياة نهر النيل قضية أمن قومي ومطالبته بأن تكون فقط مجرد اختلافات على حصص مياة فى بلد مثل أثيوبيا تعاني من تَحمة فى الأمطار ومواردها المائية المتجددة تتجاوز ١٢٣ مليار م٣ سنويا مقابل بلد مثل مصر لا تتمتع ب٩٧٪ من مساحتها بأى أمطار وتقتصر مواردها

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

المائية بنسبة ٩٠٪ على حصتها من مياة نهر النيل وفيضانه بالإضافة إلى حصة غير متجددة من المياة الجوفية لا تتجاوز ٥ مليارات م٣ سنويا قاربت على النضوب بما يدفعها إلى استخدام حصتها من مياة نهر النيل عدة مرات بتدوير وإعادة استخدام المياة التي تروى بها أراضيها لتصبح مياة صرف زراعى فتعيد استخدامها مرة ومرات بسبب النقص الشديد فى المياة العذبة فى البلد الذى أصبح صحراويا بسبب نقص هذه المياة، يحدث هذا فى مصر مقابل أثيوبيا التى تصنف على أنها نافورة المياة بمعدلات أمطار تصل إلى ١١٠٠ ملم ولمدة تسعة أشهر متتالية و١٢ نهرا و ٨ أحواض أنهار وبحيرات عذبة ومستنقعات وفواقد مياة عذبة تترك بدون ترويض أو استقطاب وترفض حتى أن نقوم باستقطابها لصالح مصر وأثيوبيا فكيف لبلد مثل هذا يمكن أن يؤمن بأن المياة قضية أمن قومى لمصر؟ فدولة كبيرة مثل مصر ذات حضارة عريقة قامت على ضفاف نهر النيل لا تتجاوز مواردها الحقيقية أكثر من ٦١٠٥ مليار م٣ تقسم على ٩٠ مليون نسمة ليصبح نصيب الفرد رسميا من المياة العذبة لا يتجاوز ٦٧٥ م٣ سنويا أى أقل من حد الندرة البالغ ألف م٣ للفرد سنويا وقريبا من حد الندرة المتفاقمة Acute Scarcity بمعدل ٥٠٠ م٣ للفرد سنويا.

وفى المقابل نجد أن نصيب الفرد من المياة العذبة فى أثيوبيا يتجاوز ١٨٧٥ مترا مكعبا فى السنة أى ضعف حد الندرة وثلاثة أضعاف نصيب الفرد فى مصر وأن نسبة المساحات هناك التى تتمتع بسقوط الأمطار عليها وكذلك الأراضى الزراعية التى تتمتع بالمياة العذبة تتجاوز ٧٥٪ من مساحة أثيوبيا مقابل ٥٪ فقط من مساحة مصر، وبالتالي تكون مساحة الأراضى القاحلة فى أثيوبيا لا تتجاوز ٢٥٪ من مساحتها مقابل ٩٥٪ من مساحة مصر وأثيوبيا تملأ الدنيا صراخا خاصة بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية بأن مصر والسودان تحصلان على ٩٠٪ من المياة الجارية

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

بين ضفتى نهر النيل بينما تحصل أثيوبيا على ١٠٪ فقط وللأسف تجد من يصدقها فى وسط الإهمال المصرى وعدم الرد الإعلامى على ما تدعيه أثيوبيا بأن أثيوبيا تستأثر على ٩٠٪ مما يسقط عليها من أمطار تستغله فى الزراعات النظيفة والعضوية الخالية من التلوث والمبيدات والتي تغسل أراضيها دوريا وتشحن بالمليارات من الأمتار المكعبة من المياه الجوفية وهى التى جعلتها تربع على قمة الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للأغذية والمنتجات العضوية فكيف تطالب أثيوبيا باستبعاد حصتها من الأمطار التى تسقط فى حوضى النيل الأزرق ونهر عطبرة من التقسيم مع جيرانها خاصة وأن ٩٣٪ من زراعتها هى زراعات مطرية عضوية وأن ١٠٠٪ من ثروتها الحيوانية والتى تتجاوز ١٠٠ مليون رأس هى نتاج لهذه الأمطار وما تنبته من مراعى طبيعية ومروج تمتد لمساحات شاسعة ولا تكلفها مثل مصر زراعات للأعلاف تستحوذ على نصف مساحات أراضيها الزراعية من أجل ٨ ملايين رأس ماشية هى كل ثروة مصر الحيوانية بل إن أراضيها الزراعية المحدودة التى لا تتجاوز ٨ ملايين فدان تستهلك ٨٠٪ من حصتنا من مياة النيل ومع ذلك نعانى من فجوة غذائية عميقة تصل إلى ٦٠٪ من احتياجاتنا من الغذاء ونستورد القمح كأكبر مستورد له فى العالم بكميات وصلت إلى ١٠٠٥ مليون طن سنويا ثم الذرة ونحن رابع أكبر مستورد لها فى العالم بكميات ٥٠٢ مليون طن سنويا وفجوة فى زيوت الطعام تبلغ ٩٢٪ وفى العدس ٩٩٪ والبقول ٧٠٪ والسكر ٣٢٪ واللحوم ٦٠٪ والألبان الجافة ٥٠٪ وفى المقابل نجد أن أثيوبيا دولة مصدرة للحوم والأغذية والبن والذرة ولا تتجاوز فجوتها الغذائية ٢٠٪ فقط وتمتلك ٢٥ مليون فدان من الأراضى الخصبة وتؤجر حتى الآن ٥ ملايين فدان لمستثمرين أجانب لزراعات الوقود الحيوى ولإسرائيل فيه نحو ٤٠٠ ألف فدان ولديها طلبات تخصيص لأراض زراعية جديدة تبلغ ١٥ مليون فدان من مستثمرين غربيين بسبب وفرة ما تمتلك من أراض زراعية ومياة ومع ذلك تملأ الدنيا صراخا بأن مصر تأخذ مياهها فهناك ٥٧ شركة أجنبية

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

تستثمر حالياً في أثيوبيا في إنتاج الوقود الحيوى وتريد أن تتحول إلى الزراعة المروية وبالتالي تطلب المزيد من المياه الجارية من نهر النيل ليس لإنتاج الغذاء لجوعى أثيوبيا بل من أجل إنتاج الوقود الحيوى للأثرياء الأجانب.

ووفقاً للأرقام التي أعلنتها وزارة الري والمؤتمر العربي الأخير للمياه فإن العجز في المياه في مصر سيصل إلى ١٨ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ٣٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠، ويتوقع الخبراء نشوب حرب على المياه، خاصة أن إسرائيل وصل نصيب الفرد من المياه فيها إلى ٤٠٠ متر مكعب؛ مما سيدفعها لعمل أي شيء لسد هذا العجز من موارد المياه في مصر.

وعن حجم المياه المتاحة لمصر حالياً فإنها تصل إلى ٧٠ مليارات مقسمة كالتالي: ٥٥٠٥ ملياراً من مياه نهر النيل، و٦٠١ مليارات متر مكعب من المياه الجوفية بالوادي والدلتا، و١٠٢ مليار متر مكعب من مياه المطر والسيول، و٥٠٧ مليارات متر مكعب من تدوير مياه الصرف الزراعي، و١٠٢ مليار متر مكعب من تدوير مياه الصرف الصحي، إضافة إلى حوالي ٨ مليارات متر مكعب من الخزانات الجوفية المختلفة على مستوى الجمهورية.

### خطورة وضع مصر المائى :

وقبل الحديث عن خطورة الوضع المائى المصرى يجب أولاً أن نذكر نبذة عن موارد مصر المائية مصادر مصر المائية :

### نهر النيل :

ويُعد المصدر الرئيسى للمياه فى مصر، حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥٠٥ مليار متر مكعب تمثل ٧٩٠٣٪ من الموارد المائية وتغضى ٩٥٪ من الاحتياجات المائية الراهنة .

### المياه الجوفية :

تقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في مصر بحوالى ٦٠١ مليار متر مكعب/ سنه فى الوادى والدلتا، ويمكن زيادة هذه الكمية مستقبلاً لتصل إلى ٧٠٥ مليار متر مكعب/ سنه دون تعريض المخزون الجوفى للخطر.

### الأمطار:

وهى لا تمثل مصدراً رئيسياً للمياه فى مصر لقلة الكميات التى تسقط شتاءً ، حيث يبلغ حجم هذه المياه نحو ١٠٣ مليار متر مكعب/ سنة.

### إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى:

وهى من المصادر المائية التى لا يُستهان بها، حيث يبلغ المتوسط السنوى لمياه الصرف الزراعى نحو ١٢ مليار متر مكعب/ سنة، يُعاد استخدام حوالى ٥٠٧ مليار متر مكعب حالياً، وهناك جهود للوصول بها إلى ٩ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ لِيُستفاد بها فى مشروعات التوسع الزراعى.

### مياه الصرف الصحى المُعالج :

وهى من المصادر المائية التى يمكن استخدامها لأغراض الري بشرط أن تفى بالشروط الصحية المُتعارف عليها عالمياً، حيث تبلغ كميتها نحو ٢٠٥ مليار متر مكعب سنوياً يُعاد استخدام حوالى ١٠٣ مليار متر مكعب منها بعد معالجتها فى مشروعات استزراع الأراضى الصحراوية.

ويبلغ إجمالى حصة مصر من المياه ٦٩ مليار متر مكعب سنوياً وقد حذر خبراء مصريون فى مجال المياه ، من أن الدول التى وقعت على الاتفاقية الإطارية ، هي الأخطر على حصة مصر من مياة النيل ، مرجعين ذلك إلي أن أثيوبيا

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

تتحكم وحدها فيما يقرب من ٨٥٪ من حصة مصر من مياة النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من ١٥٪ من حصة مصر من المياة؛ حيث تصب أغلب الفروع في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا وتنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي من أنها ترفع شعار بيع المياة لمن يدفع أكثر.

وقيل إن بوروندي والكونغو لا تتحكما في نهر النيل، أما كينيا فهي أقل الدول تحكماً، وأوضحوا أن الضرر من توقيع هذه الاتفاقية سيقع علي مصر بشكل أساسي، مشيراً إلي أن آثاره قد تظهر بعد ٥٠ عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود والمشروعات المائية بها، وهذا الأمر يعد خصماً من حصة مصر السنوية من مياة النيل وأشاروا الي أن التوقيع المنفرد لدول المنابع علي الاتفاقية الإطارية سيؤدي إلي تناقص حصة مصر من مياة النيل، مضيفين أنه لا يمكن التنبؤ بنسبة هذا التناقص في الوقت الحالي، لكن نقصان متر مكعب واحد من المياة ليس في صالح مصر.

شن رئيس الوزراء الأثيوبي هجوما عنيفا ضد مصر بسبب أزمة مياة نهر النيل وقال إن علي مصر أن توقف بلطجتها حسب تصريحاته المستفزة فيما يتعلق بعزم بلاده بناء السدود علي نهر النيل وأكد رفضه للتهديدات المصرية وأضاف أن بعض الناس في مصر لديهم أفكار قديمة وبالية تقوم علي افتراض أن مياة نهر النيل تخص مصر، وأن مصر لديها الحق في تقرير من يحصل علي تلك المياة، وأن الدول المتواجدة في الجنوب وهي دول المنبع غير قادرة علي استخدام مياة نهر النيل لأنها دول غير مستقرة وفقيرة ولكن هذه الظروف تغيرت، وأن بلاده تتمتع بالاستقرار رغم انها لا تزال دولة فقيرة، ولكنها قادرة علي تغطية الموارد الضرورية لبناء ما تشاء من البنية الأساسية والسدود علي نهر النيل وترك الباب مفتوحا أمام الحل الدبلوماسي بقوله إن إنهاء الأزمة يأتي من خلال الجهود

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

الدبلوماسية للتوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف فقد كانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، والتي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر.

وقد حذر خبراء مصريون في مجال المياه من خطورة إنشاء مثل هذه السدود علي حصة مصر من مياه النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخرى إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء السدود دون الرجوع إلي مصر لكن السفراء الأفارقة المشاركون في أعمال الندوة التي نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية حول آفاق التعاون بين مصر ودول حوض النيل أكدوا أنه ليس هناك نوايا أو مؤامرات للإضرار بالمصالح المصرية في أفريقيا، كما أن حل المشاكل بين دول حوض النيل يجب أن يتم بالحوار وقال سفير أثيوبيا بالقاهرة إن سياسة بلاده تهدف إلى تعزيز التعاون مع مصر وليس هناك تنافس بين الدورين الأثيوبي والمصري بل هناك تكامل في الأدوار ، مؤكدا أن بلاده لا تنهج سياسة متهورة يمكن أن تضر بالمصالح المصرية والتعاون مع مصر يستند على تحقيق المصالح المشتركة والمنافع وأن سد النهضة سيعود بالخير على أثيوبيا ومصر وأفريقيا وهناك أساليب علمية لتفادي المشاكل والأضرار وما بدأه من حوار بناء مع وزارة الري المصرية سيستمر والعلاقات المصرية الأثيوبية هي علاقة أزلية والتفاوض حول الاتفاقية الإطارية لمياه النيل يجب أن يستمر وهو الأسلوب الحضاري لإيجاد حل للخلافات والنزاعات.

### بداية الأزمة

نشبت الأزمة فى حوض النيل لثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، التي تتطلع إليها دول

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

المنبع، وتتطلب بناء سدود على البحيرات، وبعض روافد النهر، إضافة إلى تدخل جهات أجنبية ربما يدفع المنطقة تدريجياً باتجاه كارثة مائية<sup>(١)</sup>، حيث اعترضت بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياة النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة بل وهددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائة متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٩ م بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من ٣٨٧٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ م إلى نحو ٦٥٤٠٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ م.

وتعود جذور الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ استقلال دولة تنزانيا عام ١٩٦٤ م، حين أصدر الرئيس التنزاني وقتها إعلاناً باسم مبدأ نيريري يتضمن عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمت قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩ م وقد أيدت هذا المبدأ أوغندا وكينيا، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا - أحد روافد بحيرة فيكتوريا - عام ١٩٧٧ م، التي تتضمن عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ م، كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ م، وقامت عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا - أحد روافد النيل الأزرق - بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع قد يؤثر على حصة مصر من مياة النيل بحوالي ٥ مليارات م<sup>٣</sup> / سنة.

ولاحتواء الخلافات، أوصى الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل بأديس أبابا في سبتمبر ٢٠٠٣ م بألية جديدة لحل النزاعات وديا، بحيث تساهم الصناديق الدولية

(١) نهر النيل - اطماع وصراعات - أسامة عبد الرحمن ص ١١١ وما بعدها

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

والدول المانحة في تمويل مشروعات لصالح دول الحوض، وتشمل هذه الآلية بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي، ولكن تجددت المناوشات حين طالب البرلمان الكيني الحكومة بإعادة التفاوض على معاهدة ١٩٢٩م، وذلك بعد انسحاب مارثا كاروا وزيرة المياه الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة بأثيوبيا في ديسمبر ٢٠٠٣م وعاد التوتر بين مصر وتنزانيا عقب تصريجات لوزير الثروة المائية التنزاني في ٢٠٠٤م، قال فيها إن بلاده ترغب في التزود من مياة بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد ١٧٠ كيلو مترا لتصل إلي القرى في تنزانيا دون إخطار أحد باعتباره حقا لبلاده وفي غضون ذلك، يري متخصصون أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول لن تمكنها من إقامة مشروعات على ضفاف النهر تحجز المياه، خاصة أنه لا توجد مساحات منبسطة تشكل أحواضا طبيعية للمياه المحتجزة، مما يهددها بالغرق إذا أنشأت هذه السدود بينما يحذر خبراء استراتيجيون من خطورة التدخلات الخارجية بحوض النيل، وخاصة من إسرائيل التي تسعى لإقرار مبدأ بيع المياه.

### السبب في أزمة مياة النيل

وقعت عدة دول من حوض النيل وهي بوروندى ورواندا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وأثيوبيا على اتفاقية إطارية لتقاسم مياة النيل فيما بينها بدون مصر والسودان مما أثار مخاوف من أزمة سياسية حادة بين هذه الدول الأفريقية وهناك عدة حقائق فى غاية الأهمية :

- الحقيقة الأولى هي أن دول المنبع يعد النيل أحد مواردها المائية وأضعفها وأقلها اعتمادا من بين مواردها الأخرى فرواندا تعتمد عليه بنسة ١٥٪ وكينيا بنسبة ٧٪ وبوروندى بنسبة ٣٪ وأثيوبيا وتنزانيا بنسبة ٢٪ وأوغندا والكنغو أقل من ١٪ لكل منهما .

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

- الحقيقة الثانية أن مصر والسودان موقعهما يفرض عليهما الاعتماد على نهر النيل كلياً فمصر تعتمد عليه بمعدل ٩٧٪ تساوى ٥٥٠٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨ مليار وهو ما يعنى عدم قدرة مصر على الاستغناء عن مياة النيل نهائياً .
- الحقيقة الثالثة أن دول المنبع لديها موارد هائلة فأثيوبيا لديها ما يوفر لها سنوياً ما يوازي ألف مليار متر مكعب سنوياً والكونغو ١٣٠٠ مليار ولديهم نهر الكونغو أغنى أنهار القارة وينطبق نفس الكلام على باقى دول المنبع .
- الحقيقة الرابعة أن هذه الدول نظراً لتخلفها التقنى لا تستفيد من هذا الكم الهائل من المياة التى تتبخر ويذهب معظمها إلى البحر أو المحيط دون استغلال .
- الحقيقة الخامسة أن العلاقة بين هذه الدول تحكمها الاتفاقيات التى لها حكم القوانين المنظمة لتوزيع المياة فيما بينها ولا يمكن تجاهل هذه الاتفاقيات كما لا يمكن تجاهل القانون الدولى الذى يفرض على الدول المشاركة فى الأحواض أو الأنهار عدم انفراد أحدها بإقامة مشروعات مائية دون الحصول على موافقة باقى الدول .
- الحقيقة السادسة أن هذه البلاد أراضيها ذات طبيعة صخرية لا تحتفظ بالماء فترة طويلة وارتفاع الحرارة فيها يفقدها المخزون من الماء لديها بالبحر فى فترة قصيرة فهى لا تتمتع بالوفرة المائية الا فى فترة الهطول فقط وتعانى شحاً مائياً باقى العام على عكس دول المصب التى تتميز بالوفرة المائية طوال العام بالاضافة إلى أن قوة اندفاع الماء تجعل السدود لا تصمد أمام الماء المندفِع مهما كانت قوة السدود .
- لذلك فالسر فى الأزمة يكمن فى رغبة دول المنبع فى الاستفادة من الماء طول العام فاقاموا بمعونة صهيونية سدوداً كما يرغبون فى بيع الماء لمصر والسودان مقابل النفط والسلع الأخرى وهذا مبدأً خطير لإقراره بمبدأً بيع الماء .

### أبعاد ومخاطر مشكلة المياه في مصر

تفاقت مشكلة المياه في مصر خلال السنوات الأخيرة ، ونذكر منها الكارثة الصحية التي وقعت في قرية بردين بمحافظة الشرقية منذ عدة سنوات نتيجة تلوث مياه الشرب والتي أدت إلى تسمم أكثر من ١٠٠ مواطن، وكذلك تسمم العديد من المواطنين في مركز بلقاس بمحافظة الدقهلية نتيجة اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي، وهو ما أرجعته وزارة الصحة إلى اعتماد المواطنين على مياه الطلمبات الحبشية في استخدمهم اليومي ، وانتشار الأوبئة والأمراض في مركز طلخا في ذات المحافظة بسبب مياه الشرب الملوثة والمخلوطة بالصرف الصحي ، وفي محافظة دمياط ، لجأ نحو ٤٠ ألف مواطن في عزبتي البط وعيسي إلى استخدام مياه الترع الملوثة في الاستحمام والأغراض المنزلية إثر معاناتهم من العطش منذ ١٢ عاماً، بسبب تكرار انقطاع المياه، فيما أصيب أطفال من مدينة أبورديس في جنوب سيناء، بأمراض جلدية بسبب عدم الاستحمام وما يثار من شكوك في محافظة سوهاج عن تلوث مياه الشرب نتيجة اختلاطها بالصرف الصحي، وهناك العديد من الإحصائيات التي تؤكد أن ١٧٪ من الأسر في محافظة المنيا تعتمد في حياتها على مياه ملوثة، وعلاوة على ذلك هناك العديد من المحافظات التي تعاني من نقص المياه أو عدم توافرها، ومنها محافظة الإسماعيلية التي تعاني من مشكلة المياه بشكل مزمن سواء من حيث تلوثها، أو من حيث انقطاعها لمدد طويلة، الأمر الذي يرهق المواطنين في البحث عن وسائل بديلة، وفي محافظة الإسماعيلية تعاني قرية البعالوة التابعة لمركز ومدينة القصاصين من انتشار بكتيريا القولون الخطيرة نتيجة التعطل الدائم لمحطة المياه ، وذات الأمر في قرية البرلس بمحافظة كفر الشيخ وقرية بشبيش بمركز المحلة ومنطقة المرج بمحافظة القاهرة وقرية بركة بمحافظة قنا،

## • آفاق حل مشاكل مصر المائية •

بل وصل الأمر في بعض المناطق إلى انقطاع المياه لمدة تقرب من عامين، وهو ما حدث في قرى المركزية والبنزية والنقعة والمعسكر و٣٠ بصار القديمة و٤٩ و٤٧ التابعة لمركز بلقاس بمحافظة الدقهلية ، وكذلك حرمان سكان القرى والنجوع النائية من هذا المرفق المائي من الأساس ومنها قرى غرب العرب وروض أبو عادل ، يضاف إلى ذلك انتشار الكلور في تعقيم المياه ، الأمر الذي يصيب المواطنين بالفشل الكلوي وتليف الكبد والسرطان وغيرها من الأمراض المستعصية، وذلك برغم تأكيد العديد من الدراسات على مخاطر استعماله في المياه المخصصة للشرب، بل وامتناع معظم دول العالم عن استخدامه ، أما في مصر فما زال المسئولين مصريين على استخدامه بدعوى فعاليته في القضاء على الميكروبات متناسين أنه لا يقتل البكتيريا فقط، وإنما يقتل البشر أيضا.

### خيارات مصر في أزمة مياه النيل

تعتمد مصر اعتماداً مطلقاً على مياه نهر النيل، كما تعتمد المياه الجوفية في مصر في معظمها على مياه النهر، ولا شك أن أزمة مصر مع دول المنبع يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات تؤثر تأثيراً فادحاً على حياة المصريين؛ ولذلك فإن هذه الأزمة لا بد أن تلفت نظر مسئولى مصر إلى عدد من الحقائق التي تولدت وتراكمت تحت الوعي المصري: أول هذه الحقائق أن قدرة مصر على التأثير في القارة الأفريقية عموماً وفي حوض النيل خصوصاً قد تراجعت بقدر ما تجرأت الدول الأخرى على اتخاذ موقف منفرد أياً كانت دلالاته؛ ولكنه يعبر عن تحدٍ للموقف المصري ثاني هذه الحقائق أن المفاوضات المصري لا يزال يتحدث بنفس اللهجة التي كانت مصر في عصورها السابقة تؤهله للحديث بها، ولم يدرك هذه الفجوة الكبيرة بين

لغة الخطاب وبين المواءمات السياسية والظهير السياسي للمفاوض<sup>(١)</sup> صحيح أن لغته وخطابه سليم، ولكن هذا الخطاب يتم إرساله في ظروف مختلفة، ولا يمكن الاعتماد طويلاً على ذات الخطاب، بعد تراجع طبقات الحماية السياسية التي تغلفه والحقيقة الثالثة هي أن مصر في هذه الأزمة لم تقرأ الخريطة السياسية الجديدة لأفريقيا قراءةً صحيحة، وظنّت أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الساحة الأفريقية، وهو وهم يتجاوز الحقيقة بكثير الحقيقة الرابعة، هي أن النيل لم يعد جزءاً من مدركات الشعب المصري؛ ولكن الأزمة أيقظت الشعب على حقائق، في مقدمتها أن الإدارة الحكومية للأزمة لم تعد سبباً للطمأنينة، فأضيفت أزمة النيل عندهم إلى مساحات أخرى تخلّت فيها الدولة عن دورها أما الحقيقة الخامسة فهي أن تهديد مصر بجرمانها من مياة النيل ولو على المدى البعيد ربما يكون عقوبة من السماء لحالة الأزمة التي يواجهها النيل في مصر، بعد أن دمره التلوث الذي يؤدي إلى رفع تكلفة التنقية، كما قامت جيوش من ورد النيل بغزو مجاريه الرئيسية، فضلاً عن الفضلات والمخلفات التي تقذفها يوماً آلاف المصانع ومجاري الصرف الصحي والبواخر السياحية؛ لعل في هذه الأزمة ما يدفع إلى حملة شعبية لرد الاعتبار للنيل الذي تغنى به الشعراء ويحبه الفنانون الحقيقة السادسة، أن هذه الأزمة حصاد علاقات مصر بكل من العدو الصهيوني والولايات المتحدة، وإذا كانت الدولتان تجتهدان في تفاقم هذه الأزمة، فلا أظن أن الحكومة المصرية لديها خيار آخر سوى مراجعة الموقف المصري والسياسة المصرية من واشنطن وتل أبيب عند هذه النقطة لا بد من البحث في خيارات مصر في مواجهة هذه الأزمة، فهناك فرق بين إدارة الأزمة بغية الوصول إلى تسوية لها وبين القفز فوق هذه الأزمة بالخطاب التبسيطي من مجمل الحقائق السابقة يمكن أن نبنى رؤية مصرية شاملة

(١) عن مقال د. عبد الله الأشعل - بتصرف

لتأمين حصة مصر في نهر النيل من محاور أربعة، ولكن كل هذه المحاور تعتمد على بداية شجاعة؛ وهي مراجعة موقف مصر من الولايات المتحدة وتل أبيب على أساس المساهمة من الدولتين فيتأزم الموقف، ومع الأخذ في الاعتبار أن موقف مصر سوف يزداد سوءاً إذا بدأ تفكيك السودان، وقد تم في يناير ٢٠١١م؛ ولذلك فإن الإرادة السياسية لمصر هي نقطة البداية في إعادة الصحوحة إلى العقل المصري الذي ظلّ مغيباً طوال عقود تكرست فيها هذه الوقائع، وبدأ يفيق فجأةً بسبب هول الكارثة، فإذا كانت مصر لا تدرك أن دورها الإقليمي في العالم العربي وأفريقيا تراجع، وأن سبب هذا التراجع هو غياب الرؤية والإرادة؛ فإن الحديث عن خيارات سوف يبدو في فراغ؛ لأن الذي يملك الاختيار بين البدائل هو الذي يتمتع بالعقلية الحادة والإدراك الحقيقي للأزمة وأبعادها وأخطارها والعزيمة الصادقة على مواجهتها ودون الدخول في الكثير من التفاصيل فإن مصر في حاجة إلى تطوير موقفها القانوني وخطابها الدبلوماسي في المسألة المائية، ودراسة آثار الأزمة في السودان على تداعيات الأزمة مع دول المنبع، وإعادة النظر في الدبلوماسية المصرية في أفريقيا على أسس جديدة لمعالجة مظاهر الخلل في هذه الدبلوماسية، فضلاً عن التواصل مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية حتى تكون قيماً على حرية الحركة من جانب دول منابع النيل، وحق مصر الطبيعي والقانوني في النيل لا جدال فيه، ومصر تتعرض لمؤامرة كبرى جزاء ما فرطت فيه في العقود السابقة، ولكن غريزة الحياة أقوى من عوامل الفناء، ولذلك فلا مفر من أن تهبّ النخب في المجتمع المصري لتولي هذا الأمر الحيوي، لعل ذلك يبعث الروح في جثة المؤسسات الرسمية.

